شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HANAA ALY

كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور القانون الوطني و الدولي في حماية البيئة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

غصون سعيد عمير علي الظاهري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. /أحمد قسمت الجداوى **مشرفاً و رئيساً**

أستاذ القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/محمد أنسر جعفر **عضواً**

أستاذ ورئيس القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف

محافظ بني سويف الأسبق

أ.د. / أحمد رشاد سلام **عضواً**

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الشرطة

٢٠٢١م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث : غصون سعيد عمير علي الظاهري

اسم الرسالة: دور القانون الوطني و الدولي في حماية البيئة.

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون العان.

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة الــمنح: ٢٠٢١

كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور القانون الوطني و الدولي في حماية البيئة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

من الباحث

غصون سعيد عمير علي الظاهري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. /أحمد قسمت الجداوى **مشرفاً و رئيساً**

أستاذ القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/محمد أنسر جعفر **عضواً**

أستاذ ورئيس القانون العام بكلية الحقوق جامعة بني سويف

محافظ بني سويف الأسبق

أ.د. / أحمد رشاد سلام **عضواً**

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الشرطة

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

إهداء

إلى أمي نبع الحنان و روح الحياه و متنفس الهواء.

إلى رفيق الدرب زوجي العزيز ، لما بذله معي من جهد وصبر.

إلى أولادي واضعا لهم جهدي كله إرثا دنيويا أتمنى البناء عليه لا الاعتماد عليه.

إلى إخواني وأخواتي و أسرتي، أجنحتي التي أحلق بها دون وجل أو خوف.

إلى الأصدقاء والزملاء

إلى كل طالب علم.

أهدي هذا الجهد، متمنيا أن اكون قد أفدت واستفدت.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل "معالي **الأستاذ الدكتور أحمد قسمت الجداوي** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الحقوق - جامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفا علي في إعداد هذه الدراسة مقدرا لسياته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته، فهو الفقيه وصاحب المدرسة التي تدرس في القانون الدولي الخاص على مستوى الجامعات العربية والأجنبية.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد أنسر جعفر" أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق جامعة بني سويف، لتفضل سيادته بالتكرم بعضوية لجنة الحكم على الرسالة، وإعطائنا من وقته الثمين لقراءة هذه الرسالة وتقييمها والحكم عليها، وستكون ملاحظاته القيمة موضع اهتمامي . أطال الله في عمره وحفظه لنا وللعلماء.

وفي هذا المقام أيضا، لا يسعني إلا أن أشكر معالي **"أحمد رشاد سلام أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الشرطة** لتشريف سيادته بقبول عضوية لجنة الحكم على رسالتي وتقييم دراستي هذه رغم كثرة انشغاله بأعماله في مجال تبليغ رسالته العلمية والقانونية، فوجود اسمه على هذا العمل لشرف كبيرٌ لي وللدراسة، فله مني كل التقدير والاحترام وأسمى آيات الشكر والعرفان على مشاركته في مناقشة وتقييم هذه الدراسة.

.

الباحث

المقدمة

١. التعريف بموضوع الدراسة:

تهتم السياسة البيئية بشكل أساسي بكيفية إدارة العلاقة بين البشر والبيئة الطبيعية لتحقيق المنفعة المتبادلة، وهذا المفهوم الموسع يلتقط بنجاح الطابع غير المحدود للبيئة كحقل سياسى عام متميز، وهو حقل يمس جميع جوانب الحياة الحديثة تقريبًا، وتظل "البيئة" مفهومًا متنازعًا عليه، عرف ألبرت أينشتاين البيئة بأنها "كل شيء ليس بـــ أنا"، قد يجادل المدافعون عن البيئة بأن تفسيره ينتقص بشكل أساسي من الشخصية والتجربة الروحية الذاتية خاصة بكل شخص، ومع ذلك فإنه من المقبول أن مفهومها الضمني يدور حول "كل شيء" مفيد لأنه يؤكد بقوة الطبيعة المعقدة وغير المحددة أساسًا للبيئة، مما يستلزم استجابات مندمجة بحساسية مع القطاعات الرئيسية في المجتمع، في هذا السياق من التفكير فى كل مجال من مجالات التشريع آثار بيئية، لكن "كل شيء" في البيئة هو السبب في أن المشرعين غالباً ما يكافحون من أجل معالجة الجذور الكامنة وراء الضرر البيئي من خلال سياسة مكافحة مألوفة وتدخلات سياسية مخصصة، وعند حل المشكلات البيئية يتعين على المشرعين إقناع الأفراد بتكييف سلوكهم لصالح المجتمع والأجيال المقبلة، ولا يكون ذلك سهلاً لأن الفوائد غير منتشرة بينما التكاليف (أو المنافع التي تم التخلي عنها) فورية، أخيرًا ، وتثير القضايا البيئية أسئلة تشريعية – وأخلاقية – صعبة يتفاداها البعض، مما يؤدي إلى تهميش القضايا البيئية في التيار الرئيسي للسياسة التشريعية.

ولعل من أهم الأولويات المحلية والعالمية التخفيف من التلوث من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية العالمية صحية ومتوازنة بقدر الإمكان، وهذا يستدعى مراقبة ورصد الحالة البيئية ومحاولة إصلاح الأضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية، وأخيرا

الوقاية من الأضرار مستقبلياً، ويأتى تطوير نظم التشريعات الوطنية والدولية لخلق حلول فعّالة للتحديات البيئية التى نواجهها حاضراً ونتوقّعها مستقبلاً، وكذا مساءلة كل من قام بمخالفة الالتزامات المتعلقة بحماية البيئة، وإلزامه بإصلاح الضرر الذى ترتب عن هذه المخالفة، حيث غدت مشكلة البيئة تزداد تعقيداً وتشابكاً، مما جعل الحاجة ملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لفهم تلك التطورات التشريعية، ودورها فى تفادى أسباب التلوث، والإجراءات الواجب إتباعها لحل مشاكل البيئة، ومدى توفيق تلك التشريعات بين البيئة والتنمية، لذا أخذت قضية البيئة وحمايتها حيزاً كبيراً من الاهتمام على الصعيد الوطنى والدولى، خاصة أن مفهوم الحماية القانونية للبيئة هو مفهوم واسع وفى تغير مستمر، لأن مجالات الحماية التى تجسدها هذه القواعد لا يمكن الإلمام بها مسبقا، كون أن العالم والبيئة فى تغير دائم مما جعل الحكومات والشعوب تتوجه نحو عقد المؤتمرات وحلقات العمل المتخصصة لبحث الإشكاليات المتعلقة بالبيئة، والدور الهام الذى تلعبه الإدارة فى حماية البيئة، لما تتمتع به من صلاحيات السلطة العامة وسلطة ضبط المخالفات التى يمارسها الأفراد، كما أن الإشكالية المتعلقة بالتشريعات البيئية لا تقل أهمية عن غيرها من المشاكل التى تعانى منها البيئة، وستتعرض هذه الدراسة للجانب التأصيلى والتحليلى لهذه التشريعات وكيفية تنظيمها لحماية البيئة عبر المؤسسات المختلفة والضبط الإدارى، وذلك كله فى إطار دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٢. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة تشريعات البيئة فى أنه بدون وجود قوانين مناسبة لا يمكن حماية البيئة، فالتشريع هو الذى يضمن ممارسة "حماية البيئة" فى الواقع فى الحياة اليومية، إذ يفرض التشريع عقوبة صارمة على من لا يلتزم بالقوانين، وهذا النوع من